التأمين على الاختطاف والفدية بين الحق في الحفاظ على الأرواح ومبدأ تجريم الفدية

The insurance of "kidnapping and ransom" between the right to preserve life and the criminalization of ransom

ط.د/ نزهة عميري

جامعة باجي مختار، عنابة (الجزائر)

amirinouzha@gmail.com

تاريخ الارسال: 2023/02/21 تاريخ القبول: 2023/05/23 تاريخ النشر: 2023/06/04

ملخص: *تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على نوع قديم جديد من أنواع التأمين وهو التأمين على "الاختطاف والفدية" حيث أنه ومع انتشار الصراعات في مناطق عديدة من العالم، تسعى الجماعات الإرهابية إلى اختطاف الرهائن وطلب فديات ضخمة مقابل إطلاق سراحهم، مما قد يتسبب في عجز أسرهم ماديا، أو حتى إفلاسهم.*

وقد اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي في تبيان أحكام هذا التأمين باعتباره آلية تعويض مادية لأسر هؤلاء المختطفين واستعراض مواقف الدول حياله، وكذا مناقشة مدى شرعيته خاصة وأنه يتأرجح بين مبدأين أساسيين في القانون الدولي وهما حماية حقوق الإنسان الأساسية وعلى رأسها الحق في الحياة ومبدأ تجريم دفع الفدية للجماعات الإرهابية في إطار تجفيف منابع تمويل الإرهاب. واختتمت هذه الدراسة بتقييم مدى احترام الدول لالتزاماتها الدولية مقابل مصالحها الداخلية.

الكلمات المفتاحية: *التأمين؛ اختطاف الرهائن؛ الفدية؛ لويدز لندن؛ الإرهاب.*

تصنيف جال: *G2، G22، K1 .*

Abstract*: This study aims to highlight an old and relatively new type of insurance, which is "kidnapping and ransom" insurance, as with the spread of conflicts in many parts of the world, terrorist groups seek to kidnap hostages and demand huge ransoms in exchange for their release ،This is what causes financial incapacity for their families and perhaps even their bankruptcy.*

And it relied on the descriptive and analytical approach to explain the provisions of this insurance as a mechanism for material compensation for the families of these abductees and to review the positions of states towards it, as well as to discuss the extent of its legitimacy, especially since it oscillates between two basic principles in international law, namely : the protection of basic human rights and the main one is the right to live, and the principle of criminalizing the payment of ransoms to terrorist groups within the framework of drying up the sources of financing terrorism, and I concluded this study by assessing the extent to which countries respect their international obligations in exchange for their internal interests .

Key words: *Insurance; hostage-taking; ransom; Lloyd's of London; terrorism.*

JEL classification: *G2; G22; K1;*

. مقدّمة:

جرائم الاختطاف وطلب الفدية تنتشر في العالم كلما تراجع الأمن وخفت قبضة القوى الأمنية في دولة ما، وهذه الظاهرة انتشرت مؤخرا بشكل كبير يثير القلق في عدد من الدول الغير مستقرة أمنيا، لا سيما أن أكثر المعرضين لهذا النوع من الأعمال هم الأجانب من عمال الإغاثة والمراسلون الصحفيون بالإضافة إلى السياسيين وأصحاب الشركات وموظفيهم، وتحديدا شركات النفط. حيث تقوم الجماعات الإرهابية باختطافهم لإجبار هذه الشركات على دفع مبلغ ضخم من المال مقابل إطلاق سراحهم.

هذا الأمر أحيا نمطا قديما جديدا لدى شركات التأمين، ألا وهو التأمين على "الاختطاف والفدية" فشركات التأمين تقدم خدمة تغطية مبلغ الفدية المطلوب جراء الاختطاف، وخبراء التأمين يؤكدون بأن الطلب يزداد دائما بعد عمليات الخطف.

وانطلاقا من ذلك وجب طرح الاشكال التالي: **ما مدى شرعية التأمين على الاختطاف والفدية؟** خاصة وأنه يتعارض مع مبدأ أساسي من مبادئ القانون الدولي، ألا وهو مبدأ تجريم دفع الفدية للجماعات الإرهابية، هذا المبدأ الذي تسعى عديد الدول إلى تكريسه إيمانا منها بأنه طريقة ناجعة لتجفيف منابع تمويل الإرهاب.

وللإجابة على الإشكالية الرئيسية وجب قبلا الإجابة على الأسئلة الفرعية التالية:

- هل عمليات التأمين الخطف والفدية قائمة فعلا ومعتمدة؟
- ما محتوى وثيقة التأمين؟
- ماذا تشمل؟ وماهي بنودها؟

وللإجابة على الإشكاليات المطروحة تم تقسيم البحث إلى محورين أساسيين:

الأول: البعد النظري للتأمين على الاختطاف والفدية

الثاني: سياسات التعامل مع التأمين على الاختطاف والفدية

1. البعد النظري للتأمين على "الاختطاف والفدية"

يتناول البعد النظري للتأمين على الاختطاف والفدية نشأة ومفهوم هذا النظام ومن ثم الإجراءات المتبعة من طرف شركات التأمين في حالة وقوع الاختطاف

1.1 نشأة نظام التأمين على الاختطاف والفدية

إن نشأة نظام التأمين على الاختطاف ودفع الفدية كان في ثلاثينيات القرن العشرين إثر حادثة اختطاف ابن المليونير شارل اذن برغ والنهاية المأساوية بقتل إبنه. (Nünlist, 2013)

ولكن قبل التطرق إلى ظهور هذا النظام فعليا وجب التطرق إلى مرحلة التفاوض والمساومة على الاختطاف والفدية.

1.1.1 ظاهرة المساومة والتفاوض على الاختطاف والفدية

يعتبر الاختطاف عملية محفوفة بالمخاطر كونه عمل إجرامي يحدث خارج إطار القانون، فهو مزيج من الخوف، الجشع والعنف والإكراه، وحتى يومنا هذا تعد الفدية التي دفعتها شركة تصدير الحبوب الأرجنتينية "بانج آند بورن" هي الأعلى على الإطلاق، وذلك لإطلاق سراح أحد مدراءها التنفيذيين يدعى "جورج بورن" بعد اختطافه على أيدي جماعة مسلحة أرجنتينية يسارية. (Simon، 2019)

وأكثر ما يميز هذه الحادثة ليست قيمة الفدية فقط، وإنما أسباب أخرى تتمثل في:

- مشاركة المختطف "جورج بورن" في المفاوضات بنفسه
- المساومة دفعت الخاطفين إلى تخفيض جزء هائل من مطالبهم
- ساهمت هذه الحادثة في تضخم الفدى في الأرجنتين مما فجر أزمة تزايد عمليات الاختطاف وتزايد المطالب باستمرار.
- ساهم دفع جورج بورن لهذا المبلغ الهائل لخاطفيه، في انطلاق التجسيد الفعلي لإحدى أغرب فروع التأمين الدولية وهو التأمين على "الاختطاف والفدية".(Simon, 2019)

2.1.1 ظهور سوق التأمين على الاختطاف والفدية

إن نشأة نظام التأمين على الاختطاف ودفع الفدية كان في ثلاثينيات القرن العشرين، لكنه لم يبدأ في الانتشار حتى فترة الستينيات، وذلك في أعقاب سلسلة من عمليات الاختطاف على أيدي مجموعات منظمة. وكان الحافز الأساسي للإقبال على نظام التأمين على الاختطاف بسيطا وهو، في حالة حدوث اختطاف يوفر التأمين تعويضا عن دفع الفدية.(Simon, 2019)

وعندما طرح التأمين على الاختطاف ودفع الفدية في السوق لأول مرة، تم ترك حاملي وثائق التأمين بمفردهم للتفاوض مع الخاطفين، لكن في منتصف السبعينيات توصل وسيط تأمين اسمه "جوليان راد كليف" إلى فكرة أحدثت ثورة في هذا المجال، حيث أقنع شركته بإنشاء شركة فرعية تابعة يطلق عليها اسم "مراقبة المخاطر" تقوم بتعيين خبراء أمنيين معظمهم من الجيش والشرطة السابقين للمفاوضات مع الخاطفين مع تضمين هذه الخدمة في بوليصة التأمين (Shortland, 2019).

ومع حلول عام 1982، تحولت هذه الشركات الفرعية إلى شركات مستقلة ونما نظام التأمين على الاختطاف ودفع الفدية، وأصبح يمثل 75% من ثروات شركات التأمين عبر العالم.

واليوم تسيطر كل من شركتي HISCOX في المملكة المتحدة وALG في الولايات المتحدة الأمريكية على السوق العالمي، وهناك أيضا العديد من شركات الأمن المتخصصة في الاستجابة لعمليات الخطف. (Simon، 2019)

2.1 مفهوم التأمين على الاختطاف والفدية

سنوضح في هذا العنصر تعريف التأمين على الاختطاف والفدية، ومن ثم مضمون عقد التأمين على الخطف والفدية، وأخيرا نتطرق إلى الخدمات المقدمة من طرف شركات التأمين على الخطف والفدية.

1.2.1 تعريف التأمين على الاختطاف والفدية

هو خدمة تقدمها شركات التأمين تتمثل في تغطية مبلغ الفدية في حالة وقوع الاختطاف مقابل اشتراكات سنوية وفقا لشروط وإجراءات متفق عليها مسبقا.

فأرباب العمل أو أصحاب الشركات لديهم التزام أمني تجاه موظفيهم سواء كانوا أجانب أو محليين في رحلات العمل وما إلى ذلك، لذا يجب عليهم التأكد من أن موظفيهم قد تم إعدادهم بشكل جيد وصحيح قبل العمل أو السفر إلى الخارج، كما يجب أيضا إبلاغهم أثناء أداء مهمتهم بأي مخاطر أو أحداث جديدة. فلكل شركة تأمين شراكة حصرية مع مستشارين متخصصين في الوقاية وإدارة الأزمات وبالتالي يرتبط كل عقد تأمين على الاختطاف والفدية بشركة استشارية.(Ambrelia, 2020)

2.2.1 مضمون عقد التأمين على الاختطاف والفدية

تتضمن هذه الوثيقة العناصر التي يشملها أي عقد تأمين، مع مراعاة الخصوصية التي يتميز بها هذا العقد.

أ/ أطراف العقد: وهم

أ1/ الشخص المؤمن: والذي يتمثل في شركة التأمين حيث يتم اختيار الشركة التي تقدم خدمات وعروض تلائم الشخص المؤمن عليه، ويعد سوق لويدز لندن من أكبر الأسواق وأعرقها في مجال التأمين على الاختطاف والفدية.

أ2/ المؤمن عليه: وهم أصحاب الشركات، وموظفيهم بالإضافة إلى عمال الإغاثة والصحفيين والسياسيين الذين يعملون في أماكن الحروب وبؤر التوتر في مختلف المناطق من العالم، كما يمكن أن تشمل أيضا رجال الأعمال والفنانين والمشاهير.

ب/ مبلغ الفدية: ويتم الاتفاق عليه مع الشخص المؤمن عليه أو مع الشركة المؤمنة على مستخدميها فعلى سبيل المثال قد تدفع شركة صناعية صغيرة 500 دولار سنويا لتغطية فدية قد تصل إلى مليون دولار فيما يمكن لشركة كبيرة متعددة الجنسيات أن تدفع 50ألف دولار اشتراك سنوي لتغطية فدية تصل إلى 25 مليون دولار. فتقدير مبلغ الفدية نسبي، يكون بالنظر إلى رأس مال الشركة وحجم أرباحها وبالنسبة للشخص الطبيعي مثلا فيكون بالنظر إلى حجم ثروته. (Brockett PL, 2019)

ج/ مبلغ التعويض: ويشمل دفع أتعاب الخبراء الذين يتم الاستعانة بهم في المفاوضات مع المختطفين حيث أنه لكل شركة تأمين مستشارين متخصصين في الوقاية وإدارة الأزمات ويتمتعون بالدراية الكافية حول مناطق التدخل في الميدان، لذلك فإن الاستشاريين هم عامل في العقد.(Chubb, 2023)

كما تجدر الإشارة إلى أن هناك اختلافات في الخدمات التي تقدمها كل شركة تأمين، حيث أن طابع المنافسة يغلب على النوع من التأمين ومن بين الاختلافات نذكر:

- التغطية التأمينية قد تشمل حماية المؤمن عليه حتى أثناء السفر خارج إطار العمل، أو في أيام العطل.
- التغطية التأمينية تبقى سارية المفعول سواء تمت المطالبة بالفدية من الشركة التي توظف الشخص المخطوف أو من عائلته.
- التغطية التأمينية قد تشمل أيضا مصاريف العلاج النفسي والبدني الناجم عن التعذيب أثناء الخطف والاحتجاز.

3.2.1 الخدمات التي تقدمها شركات تأمين الخطف والفدية

إضافة إلى خدمة التعويض على الاختطاف والفدية والتي تعد المهمة الرئيسية، فإن شركات التأمين تقدم خدمات أخرى تتمثل في:

أ/ **خدمات وقائية للحد من المخاطر:** حيث تمكن عملاءها من إمكانية الحصول على التدريب والتدقيق الداخلي وتمارين المحاكاة بمساعدة الخبراء الأمنيين، ومن بين الارشادات المقدمة من طرف المختصين مايلي:(Brockett PL, 2019)

- تفهم التهديد عن طريق دراسة أنواع الحوادث التي وقعت في الماضي، كيف وأين وقعت ومن هم مرتكبيها، وكيف يتعامل المجتمع المحلي مع الاختطاف.
- تجنب الروتين، فالاختطاف يتطلب التخطيط ولذلك يقوم مرتكبيه بدراسة نشاط وتحركات الضحية لبعض الوقت وذلك قبل محاولة الاختطاف.
- الاستعداد الدائم في البيئة ذات المخاطر العالية، فمن المهم أن تكون ملابس المعني مناسبة في جميع الأوقات وأن يحمل معه أشياء قد يحتجها في حالة الاختطاف مثل الدواء وبيانات الاتصال في حالة الطوارئ.

ب/ **التعليمات الواجب العمل بها في حالة الاختطاف**، نذكر منها: (المفوضية الأوروبية، 2006)

- تجنب المقاومة أو الاستفزاز لأن ذلك من شأنه تأزم الوضع
- المحاولة قدر الإمكان الاحتفاظ ببطاقة الهوية
- التحلي بالصبر، والاستعداد الذهني لأنه من الممكن أن تطول فترة الاحتجاز لعدة شهور.
- عدم محاولة الهرب إلا إذا كانت هناك فرصة أكيدة للنجاة.

بالإضافة إلى تدريب صاحب العمل على معرفة كيفية الاستجابة بأكبر قدر ممكن من الدقة في حالة الأزمة، لحماية موظفيه وأصوله، وهذا هو الهدف من تأمين الاختطاف والفدية.

3.1 الإجراءات المتبعة من قبل شركات التأمين في حالة وقوع الاختطاف

في حال وقوع الاختطاف يتم مايلي:

1.3.1 الاتصال بشركة التأمين: في معظم سيناريوهات الاختطاف، يطلب الجناة عدم إخطار السلطات والأطراف الأخرى، قد يكون ذلك صعبا خاصة إذا ما أراد صاحب العمل أو العائلة الاتصال بشركة التأمين.

ولهذا فإن العديد من سياسات التكوين والتطوير في مجال الحماية تتضمن حكما ينص على أنه "يجب على صاحب الوثيقة، أو صاحب العمل أو العائلة إخطار شركة التأمين بالاختطاف كلما كان ذلك آمنا وممكنا فقط". (Simon، 2019)

ومن الوسائل المستعملة في عملية الاخطار، تزويد الأشخاص المعنيين بأزرار إلكترونية لتحديد مواقعهم الجغرافية، والمساعدة على إبلاغ الشركة المقدمة للخدمات.

2.3.1 إجراء المفاوضات: بمجرد الاتصال تبدأ شركة التأمين فورا بالعمل ونشر المتخصصين للمساعدة على الافراج عن المختطف، حيث تبدأ المفاوضات مع الخاطفين وفقا لاستراتيجيات خاصة وجد حذرة.

بالمقابل يجب على الضحية الالتزام بما تم تدريبه عليه قبل عملية الاختطاف مثل: (المفوضية الأوروبية، 2006)

- تقليل المخاطر وذلك بالتمسك بإجراءات الأمن،
- التحلي بالهدوء والحفاظ على الصحة الشخصية قدر الإمكان
- إظهار التعاون والتحلي بالصبر وعدم استفزاز المختطفين أو الدخول في مساومات معهم.
- عدم الخضوع مباشرة والموافقة على مبلغ الفدية وإنما ترك الأمر للمختصين والاستشاريين التابعين لشركة التأمين في إدارة المفاوضات، حيث أنه وإضافة إلى مهمة الحفاظ على حياة الضحية توكل لهم مهمة تقليص مبلغ الفدية قدر المستطاع.
- من الشروط المتفق عليها أيضا هو عدم إبلاغ السلطات والأجهزة الأمنية للدولة لأن ذلك يمكن أن يعرض المخطوف للقتل، فهناك العديد من الفديات تدفع من غير علم الأجهزة الأمنية، أو يمكن إخبارهم لاحقا.

شركات التأمين لا يهمها هذا الأمر وإنما يكون همها الوحيد والرئيسي هو تأدية الواجب المتفق عليه في البداية.

3.3.1 إيصال مبلغ الفدية وتخليص الضحية:

بعد المفاوضات مع الخاطفين والاتفاق على مبلغ الفدية المطلوب، فإن توصيل هذه الأخيرة لا يتم بالطرق المتعارف عليها (صك، أو تحويل إلكتروني) كما أن الاتصال والتواصل معهم ليس سهلا لأنه لا يتم عن طريق الجوال أو شركات الاتصال وإنما لديهم طرقهم الخاصة، حيث يتم تسليم مبلغ الفدية يدا بيد عن طريق الخبراء والمختصين في المكان المتفق عليه. هذا المكان لن يكون بالضرورة هو نفسه الذي وقع فيه

الاختطاف، أو تم منه الاتصال وإنما سيكون مغايرا وبعيدا كليا، فالعملية تتم خارج الإطار المؤسساتي المعروف.(SmartRiskSolutions GmbH, 2019)

وتجدر الإشارة إلى أن الفدية المدفوعة للخاطفين تكون من طرف الشركة أو المؤسسة أو الشخص المعني (حامل البوليصة)، وبعد العملية تقوم شركة التأمين بتعويض المبلغ المدفوع وفي حالة ما إذا تجاوزت الفدية السقف المتفق عليه في العقد، فإن شركة التأمين لا تتحمل هذا الفارق وإنما يتحمله الشخص المؤمن. (Chubb، 2023)

2. سياسات التعامل مع تأمين الاختطاف والفدية

غالبا ما تتبنى الدول مناهج مختلفة للتعامل مع اختطاف مواطنيها، فكما أشار المقرر الخاص بتعزيز وحماية حقوق الانسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب، فإن البلدان المعنية مباشرة بحالات أخذ الرهائن، تواجه معضلة حماية حقوق الجميع الإنسانية، بتأمين حياة الرهائن وتجنب دفع الفدية كلما كان ذلك ممكنا عمليا. في حين يتخذ عدد منها مواقف متضاربة من دفع الفدية لتحرير الرعايا الذين يقعون في أيدي المجموعات الإرهابية. (الجمعية العامة للأمم المتحدة، 2013)

1.2 مضمون مناهج التعامل مع "تأمين الخطف والفدية"

تتباين مواقف الدول حول التفاوض ودفع الفدية للجماعات الإرهابية قصد تحرير رعاياها ويتمحور هذا الاختلاف حول منهجين أساسيين هما:

1.1.2 المنهج الأوربي (السياسة الأوربية)

دول هذا المعسكر غالبا ما تقبل التفاوض مع الإرهابيين ودفع الفدية لتحرير رعاياها، ومن هذه الدول نذكر: فرنسا، النمسا، ألمانيا، إيطاليا...، وهو ما دفع البعض إلى تسميتها بالسياسة الأوروبية.

فإيطاليا مثلا أقرت في البداية قانونا يحظر هذا النوع من التأمين، إلا أنها تراجعت عن ذلك وهي إلى الآن تعمل وتشجع نشاط شركات تأمين "الخطف والفدية"، ونفس الموقف اتخذته كولومبيا أما إسبانيا وفرنسا فموقفهما ثابت وواضح في هذا المجال، حيث أنها تطلب من أجهزة المخابرات التابعة لها باستعادة الرهائن بأي ثمن، ونتيجة لذلك فهي تتمتع بسجل حافل من النجاحات في استعادة رعاياها المخطوفين. (Simon، 2019)

ويعتبر الرعايا الفرنسيين المتواجدين خارج لإقليم الدولة الفرنسية من أكثر الأشخاص المهددين بخطر الاختطاف، حيث أشارت بعض الإحصائيات أنه يتم خطف حوالي ستون شخص ذو جنسية فرنسية كل عام، وهذا طبعا يعود إلى سياسة التفاوض والرضوخ لطلبات الخاطفين خاصة إذا تعلق الأمر بأحد الشخصيات السياسية المعروفة في الدولة. (جوهر، 2018)

2.1.2 منهج سياسة عدم التنازل:

تتبنى كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وبعض دول شمال إفريقيا وعلى رأسهم الجزائر سياسة الرفض القاطع والرسمي للتفاوض ودفع الفدية للجماعات الإرهابية، لأن ذلك من شأنه أن يزيد من حالات الاختطاف في المستقبل ويساهم في تمويل العمليات الإرهابية. (Walt, 2010)

وسنستعرض موقف كل دولة على حدى فيمايلي:

أ/ الموقف البريطاني:

كما سبق الذكر فإن بريطانيا تتبنى مبدأ عدم التفاوض مع الجماعات الإرهابية، لكن بعد أن صارت لندن مركزا عالميا لنظام التأمين ضد الاختطاف ودفع الفدية في الثمانينات، تم اتهامها بأنها تغذي وباء الاختطاف العالمي وتسهل عمليات دفع الفدية، وهو ما دفعها عام 1986 إلى فتح نقاش حول "تطورات نظام التأمين على الخطف والفدية، وكيفية التعامل معه" إلا أنه سرعان ما أنتهى دون تقديم تشريع جديد. (Shortland, 2019)

وبعد أحداث 11 سبتمبر 2001 تبنى هذا المعسكر فكرة أخرى تتمثل في التمييز بين الجماعات الإجرامية والمنظمات الإرهابية، وقد وضعت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا قوائم بالمنظمات الإرهابية التي لا تستطيع شركات التأمين دفع الفدية لها.

إن هذا التمييز خلق نوعا آخر من التعقيدات منها: (Simon, 2019)

- سعي المختطفين إلى إخفاء هوياتهم (الجماعات الإرهابية تتظاهر بأنها مجموعة إجرامية حتى تتمكن من الحصول على مبلغ الفدية، بينما تسعى الثانية والتي تجهل في الغالب قواعد شركات التأمين لتقمص دور الإرهابيين أملا منها في الحصول على السمعة المخيفة التي تمكنها من دفع المفاوضات لصالحها).
- بعض القرارات المتعلقة بهذا التصنيف غالبا ما تكون مسيسة أو تعسفية.

وقد أصدرت بريطانيا قانون الإرهاب لعام 2000، والذي يجرم حالات تمويل الإرهاب، (المواد من 15إلى 18)، حيث تنص المادة 15 منه على " يرتكب المؤمنون جريمة جنائية بموجب القانون البريطاني من خلال تعويض حاملي وثائق التأمين الذين يدفعون الفدية للإرهابيين". (Bill, 2014)

وفي عام 2014 التزمت ضمن مجموعة الثماني بشكل قاطع برفض دفع الفدية للإرهابيين وفقا لنظام عقوبات الأمم المتحدة، وذلك بموجب القرار 2133 المتعلق بالأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين من جراء الأعمال الإرهابية، والقرار رقم 2161 المتعلق بالتهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليين نتيجة للأعمال الإرهابية. (Bill, 2014)

وفيما يخص شركات التأمين التي تمارس نشاط التأمين على الخطف والفدية على أراضيها، فقد ألزمتها ببذل العناية الكافية في التحري حول ما إذا كانت الفدية موجهة إلى الجماعات الإرهابية أم لا، فإذا كانت لدى شركة التأمين سبب معقول للاشتباه في ذلك فهي ملزمة برفع شكوى إلى الجهات الوطنية المختصة وتحتاج الحصول على موافقة قبل إجراء أي تعويض على المدفوعات. (Bill, 2014)

ب/ موقف الولايات المتحدة الأمريكية:

فيما يخص الولايات المتحدة الأمريكية، فيجب التمييز بين أمرين:

الأول: هو أن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية كحكومة تحظر دفع الفدية سواء كانت لمنظمات إرهابية أو جماعات إجرامية، حيث تناولت مسألة الفدية في العنوان 18 من قانون الولايات المتحدة الأمريكية "الجرائم والإجراءات الجنائية"، الجزء الأول "الجرائم"، الفصل 55 "الاختطاف"، والقسم 1202 "أموال الفدية"، والتي تنص على: "تعتبر مدفوعات الفدية جنائية وتقديم مثل هذه الفدية أو المكافأة يجب أن يكون بغرامة بموجب هذا العنوان أو بالسجن لمدة لا تزيد عن عشر سنوات أو كليهما". (Brockett PL, 2019)

الثاني: وهو في حالة ما إذا تم دفع الفدية من طرف هيئات أو مصادر غير حكومية هنا يتم التمييز بين المنظمات الإرهابية والجماعات الإجرامية، وحجتهم في ذلك أن دخل شركات التأمين التي تمارس نشاط التأمين على الخطف والفدية عل أراضيها لا يمثل سوى 1%، كما أنها متعاقدة مع خبراء واستشاريين غالبا ما يكونون ضباط سابقين في الجيش الأمريكي أو موظفين في المخابرات الأمريكية وبالتالي يتم التبليغ على أي تجاوزات في هذا الشأن. (Simon، 2019)

بالإضافة إلى أنه وفي حالة ثبوت تورط هذه الشركات في قضية تمويل الإرهاب فتتم فرض عقوبات صارمة كدفع غرامات مالية أو تعليق نشاط الشركة.

كما أن القانون الأمريكي يفرض عقوبات على عائلات الضحايا الذين يدفعون فديات للجماعات الإرهابية بغرض تحرير مختطفيهم. (SmartRiskSolutions GmbH, 2019)

ومع ذلك تجدر الإشارة إلى أنه في عام 2015 وقع الرئيس أوباما على أمر تنفيذي سمح بشكل أساسي بدفع الفدية الخاصة من قبل العائلات لاستعادة أقاربهم المختطفين في الخارج. كما تعهدت إدارة الرئيس أوباما بعدم مقاضاة العائلات التي دفعت الفدية من القطاع الخاص. (Brockett PL, 2019)

ج/ الموقف الجزائري:

تعتبر الجزائر من أوائل الدول التي أعلنت أن تمويل الإرهاب جريمة يعاقب عليها القانون، فعلى المستوى الداخلي ألغت السرية المصرفية، ووضعت إجراءات جديدة ألزمت البنوك وشركات التأمين اتباعها، وتوجت جهودها بإصدار قانون تجريم تبييض الأموال وتمويل الإرهاب. (بحماوي، 2017)

أما على المستوى الدولي فقد كانت أول من دعى الأمم المتحدة إلى استصدار قانون ملزم لجميع الدول بعدم دفع الفدية للجماعات الإرهابي، وقد صادق مجلس الأمن على اللائحة 1904، التي تتضمن تجريم دفع الفدية للجماعات الإرهابية بعد طلب الجزائر الذي تقدمت به بعدما تبنى الاتحاد الإفريقي لائحة في هذا السياق.

كما سمح اللقاء في إطار المنتدى الشامل لمكافحة الإرهاب المنعقد في سبتمبر 2014بنيويورك للجزائر بتأكيد موقفها من دفع الفدية، حيث تناولت هذه الدورة بالدراسة التطرف العنيف والوضع في منطقة الساحل وإفريقيا، ومسألة تمويل الإرهاب ووسائل تجفيف منابعه خاصة المتاجرة بالمخدرات ودفع الفدية. (بوقارة، 2022)

ونقلا عن مسؤولين جزائريين، فإن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وشمال إفريقيا، حصل على ما بين 50 مليون و15 مليون أورو في الفترة ما بين 2003 و2011 ومعظمها من فديات دفعت لتحرير أجانب مختطفين، مع الإشارة إلى أن معظم الفديات دفعت نقدا لوسطاء تنظيم القاعدة، وبالتالي فإن هذا الأخير يمول تقريبا بالكامل من أموال الفديات من البلدان الغربية. (Walt, 2010)

2.2 تقييم سياسات التعامل مع التأمين على الاختطاف والفدية

تباين مواقف الدول حول مسألة التأمين على الاختطاف والفدية خلق نوعا من الاختلال في المعاملات مع مسألة دفع الفدية وبالتالي التأثير على مسعى تجفيف منابع الإرهاب، هذه المواقف خلقت انعكاسات إيجابيات وأخرى سلبية، سيتم توضيحها فيمايلي:

1.2.2 تقييم السياسة الأوروبية في التعامل مع التأمين على الاختطاف والفدية

إن المتمعن في نظام التأمين على الاختطاف والفدية يستطيع رصد الإيجابيات أكثر من السلبيات خاصة بالنظر من زاوية تخليص الضحايا والحفاظ على الأرواح كحق سامي من حقوق الإنسان، إضافة إلى أن هناك محاذير لمنع الاحتيال وضمان ألا تزيد السياسة التأمينية من خطر الاختطاف نذكر منها:

- سرية عملية التأمين، لأن إفشاءها يبطل مفعولها. (Shortland، 2019)
- شركة التأمين لا تسدد الفدية إلا بعد دفعها، لأن دفع الفدية بطريقة سريعة يمكن أن يزيد من شراهة المختطفين ويمكن أن يجعل أخذ الرهائن عملية أكثر ربحية وأكثر شيوعا.
- تتميز السياسة التأمينية بخاصية "مراقبة المخاطر" حيث تعتمد على تعيين خبراء أمنيين محترفين للتفاوض مع الخاطفين حفاظا على سلامة الرهينة وتقليصا لمبلغ الفدية. (SmartRiskSolutions GmbH، 2019)

لكن يعاب عليها مايلي:

- تمثل سرية عملية التأمين سلاح ذو حدين، فإضافة إلى الجانب الإيجابي المذكور أعلاه يمكن أن تكون مصدر تمويل سري وخفي للجماعات الإرهابية خاصة وأنها تتم خارج الإطار المؤسساتي المعروف، بالنظر إلى أن تسليم الفدية يتم يدا بيد. وأن بوليصة التأمين لا تحمل تسمية التأمين على الخطف والفدية، وإنما تحمل اسم آخر مموه.
- مبدأ عمل التأمين على الاختطاف والفدية يبقى دائما متعارض مع مبدأ تجريم دفع الفدية لأنه يفتح المجال للتفاوض وتقديم التنازلات للجماعات الإرهابية.

2.2.2 تقييم سياسة عدم التنازل

تتميز سياسة عدم التنازل مع الجماعات الإرهابية بمايلي:

- توفر سياسة عدم التنازل البيئة المناسبة لتحقيق المسعى الدولي في مكافحة الإرهاب وتجفيف منابعه.

- تلزم سياسة عدم التنازل على المؤسسات والشركات التي تعمل في بؤر التوتر باتخاذ التدابير والاحتياطات اللازمة في تقدير المخاطر، وتفرض عليهم عقوبات جنائية في حالة الإخلال بذلك.

ففي شهر فيفري2019، توصلت شركة بريتيش بتروليوم في جلسة استماع خارج المحكمة إلى تسوية الوضع مع أسرة ضحيتين لقوا حتفهم بعد احتجازهم كرهائن في حادثة تيقنتورين بعين أميناس جنوب الجزائر سنة 2013، حيث رفع أفراد هذه الأسرة دعوى قضائية ضد الشركة، لعدم كفاية التدابير الأمنية والتقييم الغير صحيح للمخاطر. (SmartRiskSolutions GmbH، 2019)

لكن بالمقابل تشوبها بعض العيوب أو النقائص تتمثل في:

- سياسة الرفض وعدم التنازل يجب أن تكون موحدة على جميع الأصعدة والأوجه، ولا تشوبها أية تنازلات فالتمييز بين بين الجماعات الإجرامية، والمنظمات الإرهابية غالبا ما يخضع لنوع من التعسف والتسييس.
- رفض دفع الفدية لا يقلل من حدوث جريمة الاختطاف، لكنه يزيد بشكل كبير من احتمال مقتل الضحية.
- سياسة عدم التنازل تتعارض بدورها مع مبادئ حقوق الإنسان الأساسية، كالحق في الحياة والحق في السلامة الجسدية والنفسية.

. خاتمة:

كخلاصة أخيرة يمكن القول أن ظهور ما يسمى بالتأمين على الاختطاف والفدية جاء أساسا كآلية تعويض مادية لضحايا الاختطاف وأسرهم، لأنه نادرا ما تعيد الحكومات للضحايا كل ما خسروه اقتصاديا، فهي شركات قائمة فعلا ومعتمدة، وتمارس وظائفها بطريقة شرعية، وتخضع للنظم القانونية الخاصة بمجال التأمين التي تفرضها الدولة الموجودة على أراضيها.

إذن الإشكال ليس في نظام التأمين على الخطف والفدية في حد ذاته، وإنما في موقف الدولة التي تسمح بقيام هذا النوع من الشركات على أراضيها من جهة، وتتبع منهج أو سياسة عدم التفاوض من جهة أخرى.

وعلية يجب على الدول اعتماد منهج واحد في التعامل على المستويين الداخلي والدولي معا، حتى تكون مواقفها واضحة وغير متناقضة.

صحيح أن عملية دفع الفدية من شأنها تغذية وتعزيز موارد الإرهاب وتشجع على ارتفاع معدلات الاختطاف، لكن أن تمتنع الدول عن دفع الفدية وتسمح في نفس الوقت بقيام هذا شركات التأمين على الخطف والفدية على أراضيها، هو أمر غير مقبول.

ولهذا يجب على الدول إلغاء هذا النوع من التأمين، وفرض عقوبات جنائية على ممارسة هذا النشاط.

الالتزام الفعلي بالمواثيق الدولية والقرارات التي تجرم دفع الفدية، من خلال التنسيق بين الدول في سياسات التعامل مع الاختطاف ودفع الفدية، فهذه الدول تحمل على عاتقها واجب حماية الأفراد الخاضعين لولايتها من جهة، وواجب الالتزام بالأسس والمبادئ الدولية من جهة أخرى.

فمكافحة الإرهاب وحماية حقوق الإنسان ليسا هدفين متعارضين، بل هما متكاملين ويعزز أحدهما الآخر. فعلى الدول أن تسعى إلى تنسيق الجهود من أجل أن تكفل حماية الرهينة وتحريرها من الاختطاف دون أن يقوم أي طرف بالاستجابة للابتزازات الإرهابية وتمكينها من مبالغ الفدية.

قائمة المراجع:

- **المراجع باللغات الأجنبية:**

- Ambrelia. (2020). comprendre l'assurance Kidnapping et Rançon. Récupéré sur Ambrelia: https://ambrelia.com/fr/assurance-kidnapping-rancon/

- Bill, C. (2014, september). Kidnap and Ransom. Récupéré sur Counter-Terrorism and Security Bill: file:///D:/CTS_Bill_-_Factsheet_9_-_Kidnap_and_Ransom.pdf

- Brockett PL, G. L. (2019, December). Kidnap and ransom insurance: A strategically useful, often undiscussed, marketplace tool for international operations. Risk Management and Insurance Review, pp. 421-440. Récupéré sur: https://doi.org/10.1111/rmir.12134

- Chubb. (2023). Assurance Kidnapping et Rançons (K&R). Récupéré sur Chubb: https://www.chubb.com/fr-fr/entreprises/produits/lignes-financieres/assurance-kidnapping.html

- Nünlist, C. (2013, Octobre). Kidnapping for Ransom as a Source of Terrorism Funding. CSS Analysis in Security Policy, pp. 1-4.

- Shortland, A. (2019). Kidnap Inside the Ransom Business. Oxford: Oxford University Press OUP.

- Simon, J. (2019). We Want to Negotiate :The Secret World of Kidnapping, Hostages and Ransom paperback. New York: columbia global reports.

- SmartRiskSolutions GmbH. (2019). Kidnap for Ransom; Examination of the crime and crisis management from different perspectives. Germany.

- Walt, V. (2010, October 12). Terrorist Hostage Situations: Rescue or Ransom? Récupéré sur: www.time.com/time/world/article/0,8599,2024420,00.html

- **المراجع باللغة العربية:**

- الجمعية العامة للأمم المتحدة ,(2013.فيفري) :حقوق الإنسان والمسائل المتعلقة بأخذ الرهائن على يد الإرهابيين .الأمم المتحدة . متاح على الرابط: file:///D:/A.HRC.AC.10.2_ar.pdf

-المفوضية الأوروبية .(2006) الاختطاف وأخذ الرهائن. دليل التدريب على الأمن العام. متاح على الرابط: https://ec.europa.eu/echo/files/evaluation/security_review/files-ar/pdf-ar/m15-msw-ar.pdf

- بحماوي ,ا ,(2017) .أفريل. آليات تجفيف مصادر تمويل الجماعات الإرهابية .مجلة آفاق علمية ,ص ص 61-76.

- بوقارة ,د .م ,(2022) .أفريل .تجريم دفع الفدية :بين الجهود الجزائرية والممارسة الدولية .مجلة الأستاذ الباحث للد راسات القانونية والسياسية , ص ص 337-351.

- جوهر ,ع .(2018) .تجريم الاختطاف طلبا للفدية كمصدر لتمويل الجماعات الإرهابية -دراسة مقارنة بين التشريعات الوطنية والدولية .مستغانم :جامعة عبد الحميد بن باديس.